



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
 الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

اللجنة الدائمة الأولى
 المعنية بالتعاون السياسي والأمني
 مجموعة العمل الخاصة المعنية بالجريمة المنظمة

مكافحة الجريمة المنظمة في حوض البحر الأبيض المتوسط

المقرر: الموقرة أنجيلا نابولي Angela Napoli (إيطاليا)

تقرير صادق عليه اللجنة الدائمة الأولى بتوافق الآراء
 خلال اجتماعها الرابع يوم 24 يونيو/حزيران 2009 بلشبونة .

أعدّ هذا التقرير استناداً إلى عناصر قدمت لوفود الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ضمن «وثيقة لتغذية التفكير» عرضت أثناء الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة المعنية بالجريمة المنظمة المنعقد في القاهرة يوم 2 أبريل/ نيسان 2009. وقد تم إغناؤها بما تم تقديمه إثرها من عناصر خلال المناقشات.

تطرح الجريمة المنظمة على بلدان المنطقة المتوسطية تحدياً جدياً . إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة والبضائع (من سيارات وسجائر ، وبضائع مقلّدة ، إلخ ...) وكذلك تهريب البشر ، وغسل الأموال والقرصنة الحديثة تمثل واقعا مظلما .

وتتطور الجريمة المنظمة على نحو خاص في بلدان تكون فيها المؤسسات القضائية ومؤسسات النظام العام هشة ، والهيكل الشرطي ضعيف والفساد مستشري. ولهذه العوامل ، إذا اقترنت بنسبة من البطالة مرتفعة لدى الشباب وبعدد ضعيف نسبيا من الفرص الاقتصادية المشروعة بالنسبة إلى السكان، كان لهذه العوامل تأثير في التنمية وفي أمن المنطقة. والاتجار غير المشروع بالأسلحة في ارتفاع في مناطق غير مستقرة سياسيا ويزيد في إعاقة الآمال في الاستقرار.

أما على صعيد العالم ، فيُقدّر أن الجريمة المنظمة تراقب ما بين 2 إلى 25٪ من المنتج المحلي الخام العالمي مدخلة الاضراب بصورة جدية على التجارة العالمية/الاقليمية.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، يوجد خطر متزايد آخر يتمثل في أن مثل تلك الأنشطة تدعم شبكات إرهابية أوسع نطاقا.

وعلى طول ضفاف البحر الأبيض المتوسط ، أصبحت كتلة الاتحاد الأوروبي ورفاهته قطبا اقتصاديا رئيسيا جذابا للهجرة الشرعية وغير الشرعية ، والتهريب المنظم والاتجار غير المشروع بالبشر لتزويد أسواق العمل ، ولغاية الاستغلال الجنسي. وتزعم دراسات نشرت مؤخرا أن الطلب على اليد العاملة البخسة في القطاعات الوسخة والصعبة والخطرة و على البضائع الأرخص من غيرها في ارتفاع بأوروبا. وهكذا فإن الاتجار غير المشروع يزداد هو الآخر (لا طلب = لا اتجار غير مشروع). وبسبب توسيع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 واتساع مدى فضاء شنغن، أصبح من الصعب تتبع آثار البضائع غير المشروعة ، والعتور على الأشخاص المقيمين بطريقة غير شرعية أو الذين هم ضحية لشبكات الاتجار غير المشروع داخل الاتحاد الأوروبي حالما يعبرون الحدود الخارجية لكيانه .

وهكذا فإن معظم البلدان الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط (سواء كانت تابعة للاتحاد الأوروبي أو غير تابعة) أصبحت بلدان عبور للأشخاص والبضائع الذين أو التي في اتجاه القارة الأوروبية.

وقد تم القيام ، خلال السنوات الأخيرة بوضع سلسلة من الاستراتيجيات التنظيمية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والمنظمة و من القوانين القمعية ، لا سيما في الاتحاد الأوروبي ، وتتركز حاليا على الهجرة بوجه مخصوص. غير أنه بات من الواضح ضرورة قيام تعاون مثمر بين الشرطة والجمارك والنظام القضائي لمكافحة الجريمة المنظمة على نحو فعال. ويعتبر من الضروري تخصيص الموارد والخبرة ، والإطار القضائي المناسبة باعتبارها الأدوات الرئيسية بالنسبة إلى جميع البلدان التي تشهد تدفقا للبضائع أو المهاجرين غير الشرعيين (سواء وصلوا إلى بلد المقصد أو لم يصلوا).

بعض الوقائع والأرقام

يشدد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات PNUCID في تقريره السنوي لـ2006 على النزعات الحالية التالية التي تشهدها منطقة البحر الأبيض المتوسط:

1/ ارتفاع معدل استهلاك الكوكايين في أوروبا (إن مستوى استهلاك الكوكايين في إسبانيا، الذي تبلغ نسبته 3 ٪ من الشريحة السكانية التي 15 و 64 سنة، قد تجاوز مستوى الولايات المتحدة لأول مرة)؛ 2/ ظهور تهريب المهاجرين من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى باعتباره قضية إنسانية خطيرة. وحسب على ما ذكر في مؤتمر ويلتن بارك Wilton Park، الذي انعقد في مالطا في نوفمبر 2007 ، « ستكون الهجرة غير الشرعية أكبر التحديات المعاصرة في المنطقة المتوسطية. وهو يبلغ حاليا أقل من 100.000 (عدد المهاجرين غير الشرعيين) ويمكنه بسهولة أن يصل إلى مليون بل أكثر قبل حلول عام 2025 .»

ووفقا للتقرير السنوي حول المخدرات لسنة 2007، ورغم جهود المغرب، فإن المنظمات الإجرامية تواصل استعمال المغرب كأحد المنتجين الرئيسيين لصمغ القنب résine de cannabis (الحشيش) في

العالم رغم انخفاض منتظم للإنتاج منذ 2003. وحوالي 70٪ من القنب الذي يتم ترويجه في أوروبا مأتاه المغرب.

وتحمل دراسات للأمم المتحدة صدرت مؤخرا على الاعتقاد بأن أكبر نسبة نمو للجريمة المنظمة في المنطقة خلال العقد المنصرم مصدرها البلقان ولا سيما ألبانيا ، التي يمكن أن تكون مصدرا لـ 40٪ مما يتم توزيعه من مادة الهروين في أوروبا الغربية. ولم تعد ألبانيا خلال السنوات الأخيرة البلد الذي ينطلق منه المهاجرون ولكن منطقة عبور لتهريب الأشخاص أصيلي آسيا وبلدان تسود فيها النزاعات مثل أفغانستان والعراق. كما أن عمليات التهريب التي تمر عبر طرق ألبانيا تزود أيضا تجارة الجنس بعديد النساء من روسيا وأوكرانيا.

ووفقا لتقرير أوروبول حول الإجرام الصادر سنة 2005 ، « فإن مجموعات عرقية ألبانية قد ارتقت من مجرد مزودي خدمات، وأصبحت تتبوأ أعلى الدرجات على سلم الجريمة الدولية المنظمة. وهم ضالعون أساسا في الاتجار غير المشروع بالمخدرات و تهريب البشر لاستغلالهم في الدعارة ، وفي عمليات تسهيل الهجرة غير الشرعية وشتى جرائم الملكية».

كما أن بعض مجموعات =عصابات الجريمة المنظمة الرومانية والبلغارية يشار إليها بالبنان بسبب ارتكابها/اقترافها جرائم من قبيل الغش fraude؟؟؟؟؟ بواسطة بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب، واستغلال دعارة الآخرين ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتزوير العملة والوثائق وشتى أنواع جرائم الملمية بما في ذلك اختطاف السيارات، باستعمال العنف في كثير من الأحيان. ويبدو أيضا أن مجموعات الجريمة المنظمة العاملة في تركيا تواصل الاضطلاع بدور مهم ، لا سيما في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية والتحف الأثرية

خلال الاجتماع الذي انعقد بالقاهرة ، أمكن لمندوبي الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن يستمعوا إلى السيد زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بمصر. وقد قدم عملا كان يجريه مع فريقه من أجل استرجاع التحف الأثرية التي سرقها أفراد مصريون أو أجانب. وقد أصبحت توجد من الآن فصاعدا فرق من الخبراء في المطارات وفي موانئ العبور للكشف عن أمتعة مسافرين مشبوهين مغادرين للبلاد. وكان فريقه يراقب أيضا يوميا مواقع شبكة الإنترنت من أجل العثور على ما يفيد وجود تحف أثرية . وكان يعمل باستمرار في شراكة مع قاعات البيع ويقدم لها الدليل على أشياء مسروقة معدة للبيع. إن 45٪ من التحف الأثرية فقط كانت مسجلة على الوجه الصحيح. وقد عبر عن أسفه لعدم موجود قاعدة بيانات عن التحف الأثرية. وأضاف أنه من السهل بالنسبة إلى اللصوص رشوة حراس المواقع الأثرية نظرا إلى ضعف ما يتقاضونه من راتب شهري هزيل يقدر بمائتي جنيه مصري. وقال أيضا إن متاحف العالم قاطبة تزخر بتحف مسروقة وأنه قد أمكن لمصر بمساعدة « علماء آثار جواسيس»، أن تستعيد أكثر من مائة من التحف الفنية الثمينة. وعبر عن سعادته بالتعاون الجيد الذي تقيمه مصر مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وقدّم مقترحات لمشروع قانون يعاقب بالسجن كل سارق لمدة 25 عاما ويعاقب كل شخص يلحق الضرر بتحف أثرية بالسجن لمدة خمس سنوات. وأضاف أن عديد المصريين يحفرون في حدائقهم الخاصة وتحت منازلهم على أمل العثور على تحف ثمينة. وأشار إلى أن مشروع القانون المذكور مستلهم من قانون إيطالي مماثل ينص على أن كل شخص يمتلك تحفة أثرية مسروقة معرض لعقوبة بالسجن مدتها ثلاث سنوات. وقد حصل ذلك لمحافظة متحف إيطالي فضل إعادة تحفة مسروقة في حوزته تحت تأثير وسائل الإعلام. وأشار إلى أن مدينة سان لوييس (بالولايات المتحدة) بحوزتها تحف مصرية مسروقة. وعلى إثر محاضرة ألقاها في مدرسة من مدارس المدينة، تم إرجاع التحفة المسروقة إلى مصر تحت إلحاح طلاب شبان. وكما أشار أيضا إلى أنه سيوقف كل تعاون علمي مع متاحف بحوزتها تحف أثرية مسروقة.

كما عبر عن أمله في تنظيم مؤتمر حول موضوع التحف الأثرية المسروقة بالقاهرة يشارك فيه 14 بلدا.

وفي هذه القضية بالذات، من المهم أيضا التشديد على أن مصر واحدة من بلدان عديدة في المنطقة تمثل مصدرا لتحف أثر مسروقة ومعظم ما تم التشديد عليه بشأن التحف الأثرية المسروقة المصرية يمكن تطبيقه أو يمكن أن يصلح مثلا يقتدى به لتطوير سياسات تتصل بالبضائع التي مصدرها بلدان أخرى حول ضفاف البحر الأبيض المتوسط.

الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

خلال اجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الذي التأم بالقاهرة، تم تخصيص بعض الوقت لقضية الهجرة غير الشرعية. وكان من المهم أن تتعاون بلدان العبور وبلدان المقصد حول هذا الموضوع. وأعربت دول العبور عن أملها في الحصول على مزيد من المساعدات المالية والفنية لمراقبة الهجرة التي مصدرها بلدان المنشأ.

الجرائم على شبكة الإنترنت-الجرائم الحاسوبية cybernétique

أصبحت الجريمة على شبكة الإنترنت تبعث على قلق متزايد بالنسبة إلى بلدان المنطقة المتوسطة. وما يزال مدى سيطرة الجرائم الحاسوبية على حياتها اليومية معطى مجهولا بالنسبة إلى اللذين، من بيننا ليسوا مختصين في الإنترنت أو لا يعملون في مجال متابعة تطبيق القوانين. وبالنسبة إلى معظم المواطنين، تشكل الجريمة الحاسوبية تهديدا من الصعب تحديده ومكافحته. والتعاون بين الأجهزة المناسبة المكلفة باحترام القانون في هذا المجال في المنطقة المتوسطة مجال يمكن أن يحظى بمزيد من اهتمام المشرعين حتى يظل استعمال الإنترنت لغرض المبادلات التجارية في ظل العولمة، من قبل المواطنين العاديين والمؤسسات العمومية استعمالا آمنا. إن نظرة شاملة حول التشريعات القائمة في بلدان الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط- من قبيل ذلك القانون الجزائري حول الوقاية من المخالفات المقترن تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها- يمكن أن تكون مفيدة.

مجالات ينبغي متابعتها باهتمام:

- . الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية
- . الاتجار غير المشروع بالمخدرات
- . الاتجار بالأعضاء البشرية .
- . غسل الأموال
- . التزيف بما في ذلك تقليد الأدوية
- . الاتجار بالبشر وتهريب البشر
- . شبكات استغلال الأطفال جنسياً pédophilie
- . الاسترقاق في العمل
- . الجرائم الحاسوبية والقرصنة على الإنترنت
- . الاتجار بالتحف المسروقة

ماذا تستطيع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تفعله ؟ بعض الأفكار...

- السعي إلى وفاق بشأن الحد من الطلب (طلب أقل على المخدرات، طلب أقل على الأسلحة، الخ)
- إبراز المبادرات الإقليمية والثنائية في مجال التعاون بين الشرطة والجمارك والنظام القضائي.
- تبادل أفضل الممارسات المطبقة على الصعيد الوطني في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ،
- لاسيما بشأن الترويج لحلول بديلة وغير قمعية؛ تقاسم نتيجة الأنشطة التي يتم القيام بها تحت إشراف منظمات/شركات إقليمية (مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE ، شراكة أروميد ، الخ) ؛
- تحسيس البرلمانيين والمجتمع المدني بالكلفة الإنسانية التي يتسبب فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإفراط في تعاطيها ، الخ ، ربما من خلال رعاية مشتركة مع برلمانات وطنية لمناقشات ، خاصة مع ضحايا الاتجار ، والمدمنين على تعاطي المخدرات ، الخ .
- الاستلھام من إطار قانون البحار للتعاون بين الدول فيما يتعلق بسرقة التحف الأثرية والاتجار بها؛

- اعتماد ميثاق ينص على أن أعماق البحار في حوض البحر الأبيض المتوسط جزء لا يتجزأ من التراث المتوسطي المشترك؛
- أن يطلب من الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط متابعة أنشطة التنظيمات الإجرامية وأن يقترح لهذه الغاية تشكيل لجان برلمانية مكلفة بمتابعة الأنشطة الإجرامية في صلب برلمانات كل دولة من تلك الدول؛
- يُقترح على البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن توقع على عهد إقليمي يعزز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

مرفق

الأدوات والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

مستوى للأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة هي المنظمة الأم ويشتمل على كل من برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات الدولية ومركز منع الجريمة الدولية (CPIC)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (www.unodc.org)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (التي اعتمدت في كانون الأول / ديسمبر 2000 ، دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول / ديسمبر 2005).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال ، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ، وبروتوكول مكافحة التصنيع غير المشروع والاتجار بها الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة) التي اعتمدت في تشرين الثاني / نوفمبر 2000 ، ودخلت حيز التنفيذ في أيلول / سبتمبر 2003

المستوى الدولي

الإنترپول (www.interpol.int)

فريق ليون الذي أنشأته مجموعة بلدان الثمانية G8 في عام 1995
الناو : عملية المسعى النشط و تقوم بدوريات في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المستوى الإقليمي

يوروبول (www.europol.europa.eu)

فرونكس (frontex.eu.int)

شراكة يوروميد ، برامج ميدا

الممثل والمنسق الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE ومنسق مكافحة الاتجار

بالبشر

مجموعة دبلن المصغرة

مبادرة جنوب شرقي أوروبا للتعاون (مجموعة الدراسات - المركز الإقليمي لمكافحة

الجريمة) (فريق عمل بوخارست - فرقة المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة)

مبادرة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني ، واجتماع المائدة المستديرة للتعاون في مجال

الشرطة في قضايا الجريمة المنظمة